فان النبي صلى الله عليه وسلم انما توقف فيه لقرينة الظاهر انه
اخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن فعل نفسه وكان شفع جماعة من كبار
الصحابة رضي الله عنهم ولم يكن كل احد منهم سواه فكان موجب
التوقف توقيا وقد قيل خبر غيري على انفراده عند انتفا
القرينة في جملة من الوقايع واما فضة المغيرة فان ابا
بكر الصديق لم يرد انما توقف فيه لانه امر مشهور فاراد ان
يتثبت فيه وقد قبل ابو بكر حديث عايشه رض وحدها
في القدر الذي كفى في رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غير
ذلك من الاخبار واما عمر رض فان ابا موسى اخبره
بذلك الحديث عقب انكاره عليه رجوعه فارد عمر رض
الاستثبات في حبر لهذه القرينة وقد قيل عمر رض حديث
عبد الرحمن بن عوف رض وخبر في ان النبي صلى الله عليه وسلم
اخذ الجزية من مجوس هجر وجد بينه وجده في النهي عن
القرار من الطاعون وعن الخروج البلد التي وقع بها وحرث
الضحاك ابن سفيان في توريث امراة اشيم بن ضبابه زوجها
وغير اخبار لاجاد في غير قليل من الوقايع واما صنيع علي رض
في الاستحلاف فقد انكر البخاري صحته رعلى تقدير ثبوته
فهو مذهب تفرد به والجامل له على ذلك المبالغة في الاحتياط
والله اعلم قوله ولهذا نرى الامساك عن الحكم
لاسناد احد الحديثين بانه الاصح على الاطلاق لانه لا يلزم من كون
الاسناد اصح ان يكون المتن المروي به اصح من المتن
المروي بالاسناد الراجح لاحتمال انتفاء العلة عن الثاني وتحققها
في الاول او كثرة المتابعات وقوتها على الثاني دون الاول
فلاجل هذا اختص الائمة الحكم على الاسناد خاصة وليس لغيرهم
فيه مدخل لان الرواة قد ضبطوا وعرفت احوالهم وقاربت
من اتهم فامكن الاطلاع على الترجيح بينهم وسبب الاختلاف
في ذلك انما هو ان جمهرة ان كل من رجح اسنادا كانت اوصاف رجاله
اقوى من غيره بحسب اطلاعه فاختلفت
عنه الكلام في ذلك انما يرجح اسناد اهل بلده وذلك لسعة
افشائه قوله ينبغي الجامع للخطيب من طريق احمد بن سعيد
الدارمي قال سمعت محمود بن غيلان يقول قيل لوكيع بن
الجراح هشام بن عروة عن ابيه عن عايشة رضي الله عنها
وافلح بن حميد عن القاسم عن عايشة وسفيان عن منصور عن
ابرهيم عن الاسود عن عايشة ايهم احب اليك قال لا نعدل
باهل بلدنا احدا قال احمد بن سعيد الدارمي فاما انا
فاقول هشام بن عروة عن ابيه عن عايشة احب الي هكذا
رأيت اصحابنا يقدمون ولكن نقيل مجموع ما نقل عنه في ذلك
ترجيح الترجيحات التي حكوها بالاصحيه على ما لم يقع له حكم
من احد منهم والناظر المتقن في ذلك ترجح بعضها بين بعض
ولو من حيث رجحان الامام الذي رجح ذلك الاسناد على غيره
ويذكر المصنف من ذلك خمسة تراجم وما لم يذكره قال

حديث كذا اصح الاحاديث على الاطلاق لانه لا يلزم من كون
الاسناد اصح ان يكون المتن المروي به اصح من المتن
المروي بالاسناد الراجح لاحتمال انتفاء العلة عن الثاني وتحققها
في الاول او كثرة المتابعات وقوتها على الثاني دون الاول
فلاجل هذا اختص الائمة الحكم على الاسناد خاصة وليس لغيرهم
فيه مدخل لان الرواة قد ضبطوا وعرفت احوالهم وقاربت
من اتهم فامكن الاطلاع على الترجيح بينهم وسبب الاختلاف
في ذلك انما هو ان جمهرة ان كل من رجح اسنادا كانت اوصاف رجاله
اقوى من غيره بحسب اطلاعه فاختلفت
عنه الكلام في ذلك انما يرجح اسناد اهل بلده وذلك لسعة
افشائه قوله ينبغي الجامع للخطيب من طريق احمد بن سعيد
الدارمي قال سمعت محمود بن غيلان يقول قيل لوكيع بن
الجراح هشام بن عروة عن ابيه عن عايشة رضي الله عنها
وافلح بن حميد عن القاسم عن عايشة وسفيان عن منصور عن
ابرهيم عن الاسود عن عايشة ايهم احب اليك قال لا نعدل
باهل بلدنا احدا قال احمد بن سعيد الدارمي فاما انا
فاقول هشام بن عروة عن ابيه عن عايشة احب الي هكذا
رأيت اصحابنا يقدمون ولكن نقيل مجموع ما نقل عنه في ذلك
ترجيح الترجيحات التي حكوها بالاصحيه على ما لم يقع له حكم
من احد منهم والناظر المتقن في ذلك ترجح بعضها بين بعض
ولو من حيث رجحان الامام الذي رجح ذلك الاسناد على غيره
ويذكر المصنف من ذلك خمسة تراجم وما لم يذكره قال

Copyright © King Saud University